تمهيد

«لقد رأيت المستقبل، إنه شبيه جداً بالحاضر، إلاّ أنه أطول فقط ...»

دان كوينزبزي

ناقد، ومعلق اجتماعي، ولاعب بيسبول

كانت هناك مرحلة في الماضي غير البعيد، لم يعبأ بها عدد كبير من واضعي السياسات والباحثين بالفساد. بصرف النظر عن أسباب تلك المرحلة الجافة الطويلة ـ سواء كانت ندرة الأدلة المنتظمة، أو الرغبة في تجنب إظهار السذاجة، أو المصالح المؤسسية الخاصة، أو الامتناع الصريح عن المغامرة بدخول قضية نظرية ـ فإن الفساد عاد في نهاية ثمانينيات القرن العشرين إلى الظهور على الأجندة. وخلال السنوات المقبلة، أصبح «موضوعاً ساخناً» بامتياز يجتذب اهتمام الحكومات، ووكالات المساعدة والإقراض، وقطاع الأعمال، وعدداً متزايداً من الباحثين في مختلف المجالات. لقد تعلمنا خلال الحقبة الماضية الكثير عن الفساد، وعلاقته بالتنمية، وتعقيدات الإصلاح، وأصبحنا نمتلك قدراً من المعارف، والبيانات، والخبرات كان من الصعب تخيلها قبل جيل من الآن.

إلاّ أنه، وبالرغم من كل ما تحقق، يبدو أننا وصلنا إلى حال من الركود في هذا المضمار. كما أشير في الفصول الأولى من هذا الكتاب، فإن النظرة المهيمنة إلى الفساد هي نظرة جزئية، تتعاطى مع الرشوة ـ المتعلقة عادة بالتجارة والمساعدات الدولية، وغالباً على مستويات عليا ـ على أنها رديف للفساد بشكل عام. فالكثير من الدراسات التجريبية تركز على التحليل الإحصائي لمؤشرات الفساد أحادية البعد، أو حالات درسية غنية بالتفاصيل، لكنها غير متكاملة في إطار مقارن. ويبقى هذان التقليدان البحثيان منفصلين إلى حد بعيد، بدلاً من أن يكمّل أحدهما الآخر. يجري في كثير من الأحيان اختزال آثار الفساد إلى

بيانات اقتصادية، تسهّل العمل الإحصائي، لكنها في كثير من الأحيان تساوي بين الرفاه الإنساني واتجاهات الناتج المحلي الإجمالي، ولا تفصح كثيراً عن قضية العدالة. لقد قادت هذه النقاشات مجموعات مدافعة عن رزمة التغييرات التي شاعت تسميتها بالعولمة ـ وهي رؤى وسياسات اعتقد أنها إيجابية أكثر منها سلبية، إلاّ أنها تؤطر قضايا الفساد على أنها عوائق للأسواق الحرة، وتنظر إلى الإصلاح على أنه مهمة تتمثل في التحرير الاقتصادي المستمر. أخيراً، وحين يقال الكثير عن فهم البيئات المتنوعة، فإن توصيات الإصلاح لا تختلف كثيراً عن بعضها.

هذا الكتاب ليس بأي حال هجوماً مباشراً على تلك المصالح والرؤى؛ فقد تعلمنا الكثير الكثير خلال الخمسة عشر عاماً الماضية، بحيث لا نستطيع القول: إن النقاشات والنتائج الرئيسة خاطئة بأي معنى جوهري، بل إن الكتاب يقدم أفكار ناقد مناصر لا يريد أن تصبح الأبحاث في مجال الفساد، على الأقل، «شبيهة جداً بالحاضر، إلا أنها أطول فقط». في حين أني لا أتفق مع بعض الحجج والنتائج والسياسات التي يتبعها أنصار تحرير الأسواق، والعديد من الوكالات الحكومية الأميركية، فقد شاركت في نقاشاتهم وعملت كباحث واستشاري، وحظيت دائماً بقدر منصف من الاستماع. لدي تحفظات منهجية على مؤشر مدركات الفساد الشهير الذي وضعته منظمة «الشفافية الدولية»، وأعبر عن هذه التحفظات في عدد من المواضع في هذا الكتاب. كما أنني كنت على صلة بفرع «الشفافية الدولية» في الولايات المتحدة لعقد من الزمن (هنا أفصح عن كل شيء)، وأتفق مع الأهداف العامة للمنظمة، وأكن الكثير من الاحترام لما قامت به المنظمة ومؤشرها لوضع قضايا الفساد على الصفحة الأولى والإبقاء عليها في ذلك المكان البارز.

إنني أجادل هنا بضرورة وجود منظور أكثر تمايزاً ومقارنة للفساد وللإصلاحات التي ينبغي علينا تحقيقها. والهدف هو البدء باتجاهات وصعوبات التنمية وتتبع مضامينها بالنسبة للمشكلات المتناقضة التي ينطوي عليها الفساد

المنتظم الذي تعاني منه المجتمعات المختلفة. وقضايا التنمية هذه، كما الفساد نفسه، موجودة في ديمقراطيات السوق الغنية كما في المجتمعات التي تمر في مرحلة من التغيرات السريعة. في الواقع، فإن بعض مشكلات الفساد في تلك البلدان الأفقر والأقل ديمقراطية تنشأ أصلاً في الأجزاء الأكثر تطوراً من العالم. إني أفترض وجود أربعة متلازمات رئيسة للفساد، وأعرض حالات درسية لكل منها، وأنخرط في بعض التأملات التي آمل أن تكون مفيدة حول مختلف أشكال الإصلاح اللازمة لكل منها. ويؤكد هذا النقاش على الطرق التي ينبغي علينا اتباعها (أو عدم اتباعها) لتطبيق الإجراءات الإصلاحية المألوفة، بدلاً من البحث عن حلول سحرية. وكما أشير في بداية الفصل الأخير، فمن غير المرجح أن يقتنع كل المهتمين بالفساد بما سيرد في الفصول المقبلة. بدلاً من ذلك، فإن الغاية هي تحفيز جولة أخرى من النقاش حول كيفية اختلاف الفساد في البيئات المختلفة، وحول ماهية الأسباب الكامنة وراء هذه التناقضات، وما ينبغي فعله من أجل توفير علاجات أكثر نجاعة.

كائنة ما كانت مزايا ومثالب هذا الكتاب، فما كان له أن يكتب لولا القدر الكبير من الدعم والمشورة. زوجتي بيتسي وابناي مايكل وباتريك تحملوا من الحديث عن الفساد أكثر مما يمكن لأي شخص أن يتحمله خلال حياة بأكملها. جامعة كولغيت، وقبلها جامعة بيتسبارا، شجعتاني على التدريس والبحث في هذا المجال لمدة ثلاثين عاماً. لقد قدم لي مجلس أبحاث جامعة كولغيت التمويل لتعيين باحثين مساعدين، أما مكتب عميد الكلية وقسم العلوم الاجتماعية فقد أسهما في تمويل الأسفار لحضور عدد كبير من المؤتمرات. الأصدقاء والزملاء في جامعة كولغيت وفي أماكن أخرى، بمن فيهم جيسيكا ألينا ـ بيسانو، وبيرت ليفين، وستيفن موريس، ونيكولاي نايدينوف، ومادلين أودونيل، وآن بيتشر، وسوزان روز ـ أكرمان، وبرترام سبيكتور، الذين تكرموا بقراءة أجزاء من المسودات العديدة والتعليق عليها. البروفيسور أنطونيو أزويلا من الجامعة

الوطنية المستقلة في المكسيك وخافير غونزاليس من وزارة الوظائف العامة اللذان قدما توجيهات قيمة حول موضوع الإصلاحات الرئاسية في المكسيك. إيان هيلفانت من القسم الروسي في جامعة كولغيت وطالبته أماندا إيغان اللذان قدما ترجمات سريعة ودقيقة في عدة مناسبات، ورينا سافارالييفا، من منظمة الشفافية الدولية في أذربيجان التي كانت وسيطاً قيماً في الحصول على إذن باستخدام صورة غلاف هذا الكتاب. سيندي تيريير وليندا روشر من جامعة كولغيت اللذان قدما دائماً الدعم الإداري الناجح، كما كان لطلابي من الباحثين المساعدين، بمن فيهم ريتشارد كيم، وفرانسيس مسيح، وجيري بيتسلي، وتيفاني تومبسون، وسيسيليا فاغنر إسهاماتهم التي أتت بأشكال متعددة.

خلال العام الدراسي 2002/ 2003 كان من حسن حظي أني كنت عضواً في كلية العلوم الاجتماعية، وزميلاً في الصندوق القومي للعلوم الإنسانية، في معهد الدراسات المتقدمة في جامعة برينستون في نيوجيرسي. قدم لي المعهد دعماً كبيراً ومجتمعاً حقيقياً من الباحثين في مجال الفساد وقضايا أخرى، والأفضل من ذلك، عاماً كاملاً دون أعباء. وكان كل ذلك جوهرياً في إكمال هذا الكتاب. مايكل وولزر قام بتنظيم حلقة بحث محفزة في المعهد تركزت على قضايا الفساد. وقد استفدت بشكل كبير من ملاحظاته وكذلك من ملاحظات كليفورد غيرتز، وإيريك ماسكين، وفيليب بوند، وبريندا شالفن، ونيل إينغيلهارت، وجون غيرينغ، وجينيفر هيستي، وراسما كاركلينز، ومادلين كوشين، وولف ليبنييز، وسانكار موثو، وربيرتو سيرانو، ورالف ثاكستون. وكانت مساعدة ليندا غارات، سكرتيرة أعضاء الهيئة البحثية، لا غنى عنها. أتوجه بخالص الشكر لكل العاملين في المعهد، وللصندوق القومي للعلوم الإنسانية على تلك السنة الرائعة. كما أشكر البروفيسور ويليام هيفرنان وجون كلينيغ من كلية جون جي في جامعة سيتي في نيويورك للفرصة التي أتاحاها لي لعرض مسوّدة أولية لبحثي حول الفساد في مؤتمر متميز في أيلول، 2002. أعضاء حلقة بحث في مركز ويذرهيد

للشؤون الدولية في جامعة هارفارد، الذي تديره البروفيسورة سوزان فار، قدموا أسئلة صعبة ومقترحات قيمة رداً على عرضي للحالات الآسيوية في تشرين الأول 2004. وقد كانت النصائح التي أسداها جون هاسلام من مطبعة جامعة كيمبريدج، والمراجعون مجهولو الأسماء، مفيدةً بأكثر من شكل. لقد ساعد جميع هؤلاء الأشخاص في جعل هذا الكتاب أفضل، ولكن لا يتحمل أحد منهم المسؤولية عن مثالبه.

في منتصف سبعينيات القرن العشرين بدأت بتدريس برنامج متقدم حول الفساد السياسي. بدأ البرنامج على شكل نقاش للولايات المتحدة مع بعض الأمثلة المقارنة، وتطور إلى دراسة لقضايا الفساد الدولي والتنمية الدولية تشكل الولايات المتحدة فيه واحداً من أمثلة عديدة. وعبر السنوات أتيحت لي الفرصة أيضاً لزيارة عدة دول لدراسة جهودها الإصلاحية والإسهام فيها، وتقديم المحاضرات، والمشاركة في المؤتمرات. وقد طرح علي الطلاب، والباحثون، والمواطنون، والمسؤولون الذين التقيتهم خلال تلك المرحلة أسئلةً، وتحديات، وأفكاراً جديدة. كان ذاك جزءاً من المستقبل الذي آمل أن يكون شبيها جداً بالحاضر.

إيرلفيل، نيويورك

5 كانون الثاني، 2005

openkandil.com